

المجلة المالية

العدد العاشر - مارس 2009

ملف

● قانون المالية 2009

مستجدات

- مشروع ميزانية 2009 أمام مجلس المستشارين
- وزير الاقتصاد والمالية يؤكد : لاتراجع عن الاصلاحات ولا عن التزامات الحكومة رغم الأزمة العالمية
- وزير الاقتصاد والمالية يعرض الميزانية الفرعية للوزارة أمام لجنة المالية بمجلس المستشارين

استراحة

- كريمة السعيدى : عطاء مستمر في مجال الرسم

الفهرس

افتتاحية

3

ملف

- 4 المجهود التنموي في ميزانية 2009
- 6 قانون مالية 2009 يكرس التنمية الجهوية
- 8 البعد الاجتماعي في قانون مالية 2009
- 11 تحملات المقاصة برسم 2009 : غلاف مالي يفوق 33 مليار درهم
- الخسوط العريضة لتقرير الحسابات الخصوصية للخزينة برسم قانون
- 13 المالية لسنة 2009
- الخسوط العريضة لتقرير مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم
- 15 قانون المالية لسنة 2009
- 16 ملخص تقرير النوع الاجتماعي 2009
- 18 قانون مالية 2009 أمام المجلس الدستوري
- 20 قانون المالية لسنة 2009 : مناقشة المشروع من طرف غرفتي البرلمان

مستجدات

- وزير الاقتصاد والمالية يؤكد : لاتراجع عن الإصلاحات ولا عن التزامات
- 23 الحكومة رغم الأزمة العالمية
- وزير الاقتصاد والمالية يعرض الميزانية الفرعية للوزارة أمام لجنة المالية
- 25 بمجلس المستشارين

استراحة

- 28 كريمة السعيدى : عطاء مستمر في مجال الرسم



المالية

مجلة وزارة الاقتصاد والمالية

مدير المجلة : عمر فراج، مدير الشؤون الإدارية والعامة

مديرة التحرير : نعيمة مزيان بلفقيه، رئيسة قسم التواصل والإعلام

رئيسة التحرير : مليكة والي، رئيسة مصلحة المنشورات

هيئة التحرير : فتيحة الشادلي، كريمة ابن يعقوب

لجنة النشر : ممثلو مديريات الوزارة والهيئات التابعة

التصميم الإشهاري : عبد الصمد بنار

الطبع : إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

التوزيع : مصطفى الإدريسي

مديرية الشؤون الإدارية والعامة

شارع محمد الخامس، الحي الإداري
شالة - الرباط

الهاتف : 29 / 037 67 72 (212)

الفاكس : 26 / 037 67 (212)

افتتاحية

إذا كان غلاء أئمنة البترول والمواد الأولية قد خيم على قانون مالية 2008، فإن الأزمة المالية العالمية قد فرضت نفسها على ميزانية 2009 وخاصة في مرحلة عرضها ومناقشتها أمام البرلمان.

ورغم هذه الظرفية القاسية، فإن قانون مالية 2009 يعكس الإرادة القوية للسلطات العمومية في مواصلة الإصلاحات الهيكلية والقطاعية وتوطيد الإطار الماكرو اقتصادي وزيادة جاذبية بلدنا.

تحسين الاقتصاد الوطني في مواجهة التقلبات الخارجية والرفع من قدرته على التأقلم وتحسين تموضع قطاعاته الإنتاجية تشكل أهم هدف محدد.

إضافة لهذا الهدف ذو الطابع التنموي، فإن اتخاذ سياسات اجتماعية تتوخى تحسين شروط عيش الساكنة ورفع قدرتها الشرائية، والرفع من مؤشرات التنمية البشرية تشكلان هما أيضا أولوياتان ضمن هذا القانون.

وإجمالا، فإن قانون مالية 2009 يندرج في إطار استمرارية القوانين السابقة، مع تميزه بأهمية بعض المبادرات الرامية لتجسيد التوجهات الملكية والالتزامات المعبر عنها في إطار التصريح الحكومي.

وعلى غرار السنوات السابقة، فإن مناقشة هذا القانون والتصويت عليه في المؤسسة البرلمانية، قد شكل لحظة قوية في الحياة السياسية الوطنية، ذلك أن الميزانية تمثل خريطة طريق الحكومة وتعبيرا عن اختياراتها من خلال قراراتها في المجال الضريبي وفي مجال النفقات العمومية... قرارات تؤثر بلا شك على حياة الأفراد والمقاولات والنسيج الاقتصادي برمته، ومن ثم، فطبيعي أن تكون هاته القرارات موضع نقاش بين أطراف مختلفة، سياسية واقتصادية واجتماعية.

مساهمة منها في النقاش الذي أثارته هذه الميزانية، وعلى غرار العدد الخاص من مجلة المالية في طبعتها الفرنسية والذي تم فيه عرض وجهات نظر مختلفة حول هذه الميزانية، يقدم هذا العدد من مجلة «المالية» في نسختها العربية -وعبر مقارنة تحليلية- أهم مضامين هذا القانون المالي ويواكب أهم المراحل التي اجتازها بالغرفة الثانية من البرلمان والآراء المختلفة التي تم التعبير عنها بهذه المناسبة.

المجهود التنموي في ميزانية 2009

لم تحد الظرفية الاقتصادية العالمية الصعبة من طموحات قانون مالية 2009 : معدل نمو في حدود 5.8%، عجز ميزانية في حدود 3% و 135 مليار درهم كاستثمار عمومي... مؤشرات دالة على تكريس التوجه التنموي لميزانية 2008.

وضمن تنمية السياسات القطاعية وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني. ولهذه الغاية، سيتم تسريع وتيرة إنجاز الأوراش الكبرى التي انطلقت في مجالات الموانئ والمطارات وشبكة النقل الطرقي والسككي وإحداث مناطق للأنشطة من الجيل الجديد وبنيات استقبال الاستثمارات الصناعية والسياحية؛

ب- دعم الصادرات عبر اتخاذ تدابير تهدف إلى تعزيز إمكانيات صادرات المقاولات المتوسطة والصغرى وتنافسية المقاولات وكذا تحسين مناخ الأعمال، وذلك عبر التدابير الأساسية التالية:

- تقليص كلفة المدخلات والمواد المصنعة عبر تقليص رسوم الاستيراد؛
- تشجيع قدرة المقاولات الصغرى والمتوسطة عبر تقليص الضريبة على الشركات في حدود 20% من مبلغ الزيادات في رأس المال وتحديد رسوم التسجيل في 1.000 درهم؛
- إحداث صندوق لتنمية الصادرات يخصص له غلاف مالي إجمالي قدره 500 مليون درهم، منها 250 مليون درهم برسم سنة 2009 لتمكين المقاولات من الاستفادة من امتيازات الموقع الجغرافي للمغرب ومختلف اتفاقيات التبادل الحر في ظل ظرفية اقتصادية صعبة لا تخلو من فرص هامة يمكن استغلالها؛
- اتخاذ تدابير جمركية تهدف إلى تسهيل وتبسيط المساطر المتعلقة بعمليات التجارة الخارجية مما يساهم في تقليص التكلفة وأجال إنجاز هذه المساطر؛

يندرج قانون المالية لسنة 2009 في إطار تفعيل البرنامج الحكومي، ويشكل مرحلة جديدة في مسلسل تحقيق الأهداف المستطرة من طرف الحكومة وفقا للتوجيهات الملكية السامية المتضمنة في حُطْب ورسائل جلالة الملك وعلى الخصوص خطاب العرش والخطاب الذي ألقاه صاحب الجلالة بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب والتي تم من خلالها وضع أسس تنمية اقتصادية واجتماعية منسجمة مع طموحات البلاد.

ويأتي هدف تحقيق مستوى تنمية قوية ومستدامة منتجة للثروات ولفرص الشغل، على رأس أولويات قانون المالية لسنة 2009، وراء هدف تعزيز الوحدة الترابية للبلاد وأمن المواطنين.

لبلوغ هذا الهدف، تركزت الحكومة على مجموعة من الاختيارات الاقتصادية، منها تكثيف الاستثمار العمومي ودعم الصادرات وتنويع مصادر التنمية وتحسين مناخ الأعمال. ترشيد استغلال الموارد الوطنية والاستفادة من الفرص التي يتيحها اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الدولي. في هذا الصدد ستتركز الجهود المبذولة حول ما يلي:

أ- مواصلة تكثيف الاستثمار العمومي : من المتوقع أن يبلغ إجمالا 135 مليار درهم سنة 2009 مقابل 115 مليار درهم سنة 2008 أي بزيادة 18% منها 45 مليار درهم برسم الميزانية العامة، مسجلة كذلك زيادة بنسبة 25% مقارنة مع سنة 2008. ويعتبر المجهود الاستثماري للدولة ضروريا لمواكبة الأنشطة الاقتصادية

- السياسي المغربي بالأسواق الواعدة والإلتزام بإعداد «رؤية 2020»، ومن أجل ذلك عرفت الإعتمادات التي تم رصدتها لفائدة هاذ القطاع ارتفاعا بنسبة 11% مقارنة مع سنة 2008
- * تعزيز دور قطاع «الصيد البحري» عبر مواصلة إنجاز برنامج النقط المهيأة للتفريغ، ومراقبة وحماية الموارد البحرية، وعصرنة الصيد التقليدي والساحلي، وذلك في إطار برنامج «إبحار». ومن أجل ذلك، تم رصد مبلغ 570 مليون درهم لفائدة هذا القطاع أي بزيادة 70% مقارنة مع سنة 2008 ؛
- * تنمية قطاع «الصناعة التقليدية» عبر الانتهاء من إعداد 15 مخططا جهويا ومحليا، والرفع من مستوى التكوين عبر 11 مؤسسة، والشروع في إنجاز المخطط الاستعجالي للتكوين بالتدرج المهني لفائدة 51.000 متدرب، وإنجاز بنيات تحتية ووضع رهن إشارة الصناع التقليديين تصاميم جديدة تساهم في تطور وأذواق المستهلكين محليا ودوليا. وقد رصد لفائدة القطاع غلاف مالي يصل إلى 300 مليون درهم، أي بزيادة 13% مقارنة مع سنة 2008 ؛
- * مواصلة وتفعيل برنامج «إقلاع» عبر إحداث أقطاب صناعية وخدماتية مندمجة من شأنها أن تعطي دفعة قوية لمختلف القطاعات المستهدفة، وكذا إحداث رؤية جديدة لقطاع تكنولوجيا الإعلام. وقد تم رفع اعتمادات الاستثمار المخصصة لهذا القطاع بنسبة 40% لتصل إلى مليار درهم ؛
- * الرفع من دينامية «التجارة الداخلية» عبر مواصلة تفعيل مخطط «رواج» وإحداث صندوق لتنمية التجارة والتوزيع خصص له 900 مليون درهم، منها 200 مليون درهم برسم سنة 2009.

ج - تحسين مناخ الأعمال عبر :

- تسريع وتيرة إصلاح قطاع العدل في اتجاه المزيد من الفعالية في اتخاذ القرارات وتنفيذها. ولهذه الغاية سيتم تعزيز الموارد البشرية لهذا القطاع كما ستعرف ميزانيته زيادة تناهز 22% ؛
- إحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي ودعم الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ومجلس حرية الأسعار والمنافسة، وكذا إحداث الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات.

مديرة الميزانية

- تنويع مصادر التنمية عبر تفعيل القطاعات الإستراتيجية ومواصلة دعم السياسات القطاعية المتعلقة أساسا بما يلي :
- * انطلاق مخطط «المغرب الأخضر 2009-2020» الذي يهدف إلى تحقيق تنمية مندمجة مستندة إلى تطوير فلاح ذات قيمة مضافة وإنتاجية عالية على مساحة 1.200.000 هكتار، وإلى التأهيل التضامني لفائدة 800 ألف فلاح. وعليه، فقد تم رفع اعتمادات الاستثمار المخصصة لقطاع الفلاحة، حيث انتقلت من 1,6 مليار درهم إلى 4 مليارات درهم أي بزيادة 150%. هذا، بالإضافة إلى تمديد إعفاء الدخول الزراعية إلى نهاية 2013 من الضرائب، تنفيذًا للتعليمات الملكية السامية ؛

- * تفعيل «الإستراتيجية الوطنية للطاقة» التي تهدف إلى تحسين العرض الطاقوي والتخفيف من التبعية للخارج عبر رفع قدرة الإنتاج الكهربائي بـ 3700 ميكاوات خلال الفترة 2008-2012 بتكلفة 66 مليار درهم، وتقوية حصة مصادر الطاقات المتجددة، لتصل مساهمتها في أفق 2012 إلى 10% من مجموع الإنتاج الوطني الكهربائي، واقتصاد استهلاك الكهرباء بنسبة 25%، داخل أجل ثلاث سنوات عن طريق المخطط الوطني للمبادرات الأولوية (PNAP). ولدعم هذه المخططات، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، تم إحداث صندوق تنمية الطاقة بمبلغ مليار دولار؛

- * انطلاق «مخطط تنمية قطاع الفوسفات» الذي يركز على تقوية البنية المؤسسية لمجموعة المكتب الشريف للفوسفات وكذا رفع نسبة ترمين الفوسفات الخام. وتبلغ الاستثمارات المبرمجة للفترة ما بين 2008 و 2012 حوالي 37 مليار درهم دون احتساب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؛

- * مواصلة تفعيل «الإستراتيجية الوطنية للماء والبيئة» أساسا عبر برمجة خمسة سدود كبرى جديدة بتكلفة إجمالية تصل إلى 2,2 مليار درهم، وتعزيز العمليات المتعلقة بالحماية من الفيضانات، وترشيد استعمال الماء، وتعميم تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، ومواصلة إنجاز البرنامج الوطني للتطهير السائل والتأهيل البيئي للمدارس القروية والمساجد ومؤسسات التعليم العتيق. وقد تم رفع الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع بـ 19% لتصل إلى 3,3 مليار درهم ؛

- * تعزيز دينامية «قطاع السياحة»، عبر مواصلة إنجاز البرامج المرتبطة بالمخطط الأزرق وتعزيز عمليات الإشهار للمنتوج

قانون مالية 2009 يكرس التنمية الجهوية

تظل المقاربة القطاعية في التنمية غير كافية إذا لم يتم تعميقها وإثرائها بالبعد الجهوي. وفي هذا الإطار تمثل الجهوية ورشا أساسيا وحاسما للنمو المتوازن وترسيخ الديمقراطية المحلية والحكامة الجهوية. ويكرس قانون مالية 2009 هذا الوعي من خلال عدة إشارات.



صورة تركيبية لمشاريع مهيكلة بجهات مختلفة من المملكة

في المنظور الحكومي، تدرج التنمية الجهوية ضمن مفهوم أوسع هو التنمية المجالية التي تشمل إلى جانب التنمية الجهوية، تأهيل العالم القروي عبر توفير التجهيزات والخدمات الأساسية وكذا تحسين ظروف العيش بالنسبة للسكان القروية.

إجراءات متعددة على طريق الجهوية

بخصوص البعد الجهوي، وتمشيا مع الإرادة الملكية التي تم التعبير عنها في عدة مناسبات وخصوصا في الخطاب الملكي الأخير بمناسبة الذكرى الثالثة والثلاثين للمسيرة الخضراء، فإن الحكومة وفي سعيها لبلورة وإنضاج منظور جديد للجهوية، وتفعيل التنمية الجهوية المندمجة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، قد قامت باتخاذ عدة مبادرات يذكر منها :

- تعزيز دور المصالح الخارجية للوزارات والمنشآت العامة بتوسيع دائرة صلاحياتها وإبرام عقود بين الإدارات المركزية والمصالح الخارجية التابعة لها بغية تحديد التزامات كل من الطرفين المتعاقدين في أفق إنجاز برامج معينة وتحقيق نتائج ملموسة ؛
- تكريس البعد الجهوي للميزانية في إطار إصلاح القانون التنظيمي للمالية بشكل يمكن من إبراز التوطين المجالي للبرامج والاستراتيجيات القطاعية.

الاستثمار الجهوي برسم سنة 2009

فيما يخص الجهود الاستثمارية للقطاع العام بجهات المملكة، والذي يعكس الحركة الاقتصادية بهذه الجهات، يمكن أن

- إعداد نظام ضريبي محلي جديد يتسم بالبساطة والمردودية من حيث المساطر والإجراءات، وعدد الضرائب والرسوم، وعدد الأسعار المعمول بها، وقد دخل هذا النظام حيز التنفيذ خلال السنة الحالية ؛

- توسيع مقاربة الشراكة لتأمين التنسيق اللازم بين كل الأطراف المتدخلة على المستوى المحلي من مصالح حكومية وجماعات محلية ومؤسسات عمومية ومنظمات غير حكومية ومختلف مكونات المجتمع المدني، وبالتالي تأمين الاستعمال الأمثل للموارد المتوفرة لديها ماديا وبشريا ؛

نسجل أن الاعتمادات التي أمكن توزيعها جهويا، برسم سنة 2009، تصل 92360 مليون درهم أي بزيادة 14.5% مقارنة مع سنة 2008.

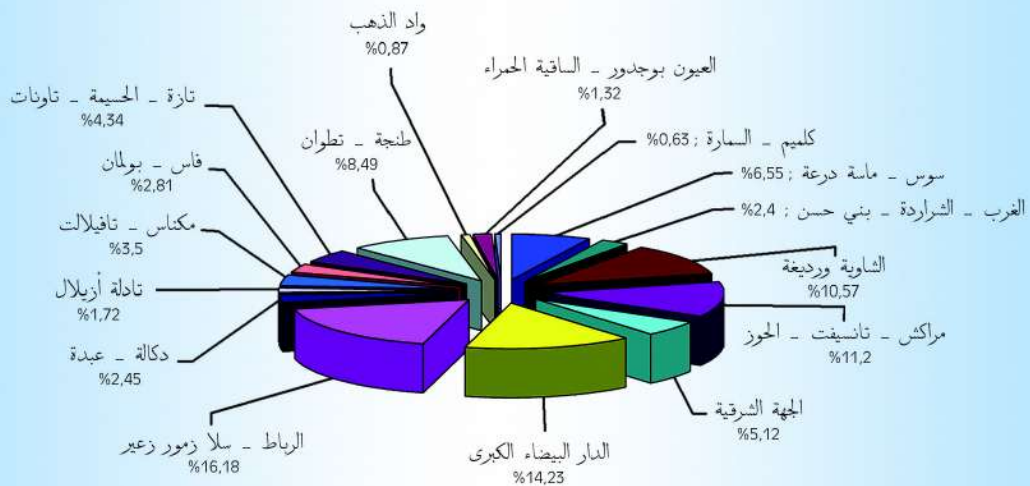
ويتم توزيع هذا الغلاف المالي بين الجهات على أساس المشاريع الاستثمارية التي هي في طور الإنجاز بكل جهة. وقد استحوذت جهتي الرباط - سلا وجهة الدار البيضاء على أكبر نصيب في هذا التوزيع، على التوالي 16182 مليون و14225 مليون درهم.

بالنسبة لجهة الرباط-سلا، ستستفيد من اعتمادات الميزانية، مشاريع البنية التحتية من «طرامواي» الرباط-سلا وقنطرة مولاي الحسن ومواصلة إنجاز نفق الأوداية وباب البحر وقصبة أي رقرق ومشروع أمواج، وأيضا المشاريع الصناعية من قبيل مواصلة إنجاز المنطقة المخصصة للأنشطة الخدماتية عن بعد بالرباط (Rabat-Technopolis).

أما في جهة الدار البيضاء الكبرى، فإن الاعتمادات ستوجه على الخصوص لقطاع «النقل» خاصة تثليث الطريق السيار الرابط بين الدار البيضاء والرباط وإنجاز مقطع الدار البيضاء-طنجة-تطوان-الفيندق ومقطع الدار البيضاء-مراكش-أكادير-تارودانت ومقطع الدار البيضاء-الجديدة - الجرف الأصفر وتوسيع مطار محمد الخامس وتثنية الخط السكي الرابط بين النواصر والجرف الأصفر والخط الفائق السرعة طنجة-الدار البيضاء، بالإضافة لمواصلة إنجاز الشطر الثاني للمنطقة المخصصة للأنشطة الخدماتية عن بعد بالدار البيضاء (casanearshore) وإتمام الحظيرة الصناعية بالنواصر والمساهمة في إنجاز أشغال الحظيرة الصناعية «أولاد صالح».

التوزيع الجديد للميزانية حرص أيضا على تقوية الجهات الأخرى من المملكة، وعلى الخصوص تلك التي تتوفر على دعامة التنمية المحلية، حيث ستستفيد جهات مراكش من 11200 مليون درهم، الشاوية وريغة 10570 مليون درهم وطنجة-تطوان 8500 مليون درهم.

التوزيع الجهوي لاستثمارات الميزانية العامة والمنشآت العامة برسم قانون المالية لسنة 2009 بملايير الدراهم



البعد الاجتماعي في قانون مالية 2009

تعدت الميزانية المرصودة للقطاعات الاجتماعية برسم قانون مالية 2009، سقف المائة مليار درهم، حيث عرفت زيادة بمقدار 12 مليار درهم مقارنة بميزانية 2008. هذا المجهود المالي جاء لتمويل سياسة حكومية قوامها تثمين الموارد البشرية وتحسين ظروف عيش السكان.

سياسة التكوين المرتكز على ملاءمة شعب التكوين وكفاءات الخريجين مع متطلبات سوق الشغل، ومن جهة أخرى، مواصلة البرامج الخاصة «تأهيل» و «إدماج» و «مقاولتي»، وتعزيز التكوين المهني للاستجابة للحاجيات الناجمة عن الاستراتيجيات القطاعية الجديدة ومواصلة تنفيذ المبادرات المتعلقة بتكوين 15.000 مهندس سنويا في أفق 2012 و3.300 طبيب سنويا في أفق 2020 و 10.000 مساعد اجتماعي في أفق 2012؛

• وضع برنامج استعجالي في ميدان التعليم يهدف إلى تسريع وتيرة الإصلاح لتدارك التأخير الحاصل في تنفيذ ميثاق التربية والتكوين خلال الفترة 2008-2012 بتكلفة تصل إلى 43 مليار درهم. وتتلخص أهداف هذا البرنامج كما يلي :

* رفع نسبة التمدرس في التعليم الابتدائي إلى 95% داخل كل جماعة، وإلى 90% في التعليم الإعدادي، مما يستلزم خلال الفترة 2009-2012 إنجاز 3.600 قسم تمهيدي و2.500 قسم ابتدائي و720 إعدادية، و320 ثانوية؛

* تخفيض نسبة الهدر المدرسي من 5,7% إلى 2,5% سنويا من خلال توسيع شبكة الداخليات والمطاعم المدرسية ومعالجة إشكالية بعد المدارس بالعالم القروي بتوفير النقل المدرسي. وقد تم برسم سنة 2009، رصد مبلغ 450 مليون درهم كدعم مالي مباشر للأسر المعوزة لضمان استمرار تدرس بناتهم وأبنائهم؛

يشكل الإنسان نقطة بداية ومنتهى كل تنمية، حيث لا تنمية اقتصادية بدون عنصر بشري تتوفر فيه شروط الكفاية المادية والمعنوية؛ شرط لا يتحقق بدون انتشار فئات و جهات من المملكة من الفقر والتهميش، وهو الورش الذي يشكل أحد أعمدة العمل الحكومي الحالي.

ويجسد قانون المالية لسنة 2009، إرادة السلطات العمومية لإقامة ميثاق اجتماعي جديد يركز على تحسين ظروف عيش السكان وتسريع وتيرة تثمين الموارد البشرية، وبالتالي تشجيع بروز الطبقة الوسطى التي من شأنها أن تشكل هيكل المجتمع المغربي.

المجهود المالي المخصص لفائدة القطاعات الاجتماعية سيمكن من تسريع تفعيل السياسات والاستراتيجيات في الميدان الاجتماعي والهادفة خصوصا إلى ما يلي :

تثمين الموارد البشرية عبر:

• مواصلة تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي مكنت منذ إعطاء انطلاقتها بتاريخ 18 ماي 2005، من إنجاز 15.600 مشروع لفائدة حوالي 3,9 مليون نسمة، بمبلغ استثماري إجمالي يقدر ب 9,92 مليار درهم، ساهمت فيه المبادرة بمبلغ 5,70 مليار درهم؛

إنعاش الشغل، من جهة، عبر تشجيع الاستثمار وإعطاء الانطلاقة لأوراش كبرى تهم بنيات تحتية مهيكلية وتفعيل

النفطية واستهداف أفضل للفئات التي يجب أن تستفيد من دعم المواد الأساسية. وتبلغ تحملات المقاصة برسم سنة 2009 ما قدره 29 مليار درهم؛

• **الرفع من الدخل** وخاصة لفائدة الموظفين التابعين للقطاع العمومي وأجراء القطاع الخاص تطبيقا للتدابير المتمخضة عن الجولة الأخيرة للحوار الاجتماعي التي شرع في تفعيلها ابتداء من فاتح يوليوز 2008. وتهتم هذه التدابير ما يلي:

* رفع الحد الأدنى للأجور ب 10% موزعة على شطرين باستثناء قطاع النسيج الذي سيتم تطبيق الزيادة فيه على أربعة أخطر؛

* رفع التعويضات العائلية من 150 إلى 200 درهم للطفل؛

* رفع المبلغ الأدنى للمعاشات من 500 إلى 600 درهم؛

* رفع أجور موظفي الدولة والجماعات المحلية المرتبين في السلم ما بين 1 إلى 9؛

* تخفيض النسبة الهامشية للضريبة على الدخل من 42% إلى 40% ومراجعة الأخطر و تخفيض النسب المتعلقة بها وكذا الرفع من السقف المعفى من الضريبة على الدخل من 24.000 إلى 28.000 درهم. وتمثل هذه التدابير بالنسبة لميزانية الدولة تحملات إضافية تقدر ب 16 مليار درهم؛

• **تعزيز قطاع السكن** من خلال:

* مواصلة تنفيذ البرامج في طور الإنجاز والمتعلقة ب «مدن بدون صفيح» و «محرابة السكن غير اللائق والعشوائى» ومعالجة إشكاليات المساكن المهتدة بالانهيار، وكذا البرامج الخاصة بالأقاليم الجنوبية للمملكة؛

* الشروع في إنجاز مراكز جديدة للتنمية الحضرية من أجل التخفيف من الضغط الذي تعرفه المدن الكبرى وتنويع العرض السكني؛

* تعميم تجربة مساكن ذات كلفة لا تتجاوز 140.000 درهم للمسكن الواحد وتخصص للأسر ذات الدخل الضعيف على جميع أنحاء التراب الوطني، بما فيها المناطق القروية والمناطق التي لا تدخل ضمن اهتمامات البرامج السابقة المنجزة من طرف الفاعلين الخواص. وتستفيد في هذا الصدد البرامج الخاصة بإنجاز 500 سكن بالمجال الحضري و 100 سكن بالعالم القروي من إعفاء ضريبي شامل؛

* تحسين جودة ومردودية التعليم وملاءمته لحاجيات سوق الشغل عبر تكثيف التكوين المستمر، وتعميم ولوج الإعلاميات في المؤسسات المدرسية وبناء 10.000 سكن بمؤسسات التعليم بالعالم القروي لفائدة المدرسين؛

* تنمية قدرة الاستقبال بالجامعات من خلال توسيع شبكة البنات الجامعية وتحسين مردودية هذا القطاع وتشجيع الامتياز والبحث العلمي وتوجيه الطلبة نحو الشعب العلمية والتقنية.

• **توسيع ولوج خدمات الصحة العمومية** من خلال تعزيز عروض العلاجات مع التركيز على العالم القروي ومواصلة توسيع مجال التغطية الصحية التي تتميز بدخول برنامج المساعدة الطبية لفائدة الفئات المعوزة حيز التنفيذ. وسيستفيد هذا البرنامج من غلاف مالي قدره 900 مليون درهم. وسعيا نحو تحقيق الأهداف المرتبطة بتحسين مؤشرات الصحة، فقد تم رصد مبلغ 9,7 مليار درهم لهذا القطاع، أي بزيادة 20%.

تجهيز

سيتم خلال سنة 2009 الشروع في إنجاز 12 مستشفى محليا، وتأهيل 37 مستشفى إقليميا ومحليا ومواصلة إنجاز مخطط الصحة القروية عبر اقتناء 50 وحدة طبية متنقلة، وإنهاء الأشغال في مركز معالجة السرطان بالمركز الاستشفائي الجامعي بفاس ومواصلة إنجاز المركزين الاستشفائيين الجامعيين بكل من مراكش ووجدة.

إعفاءات

نص قانون المالية لسنة 2009 على إعفاء الأدوية المخصصة لمعالجة داء السرطان وداء التهاب الكبد الفيروسي (Hépatites B et C) من الضريبة على القيمة المضافة.

تحسين ظروف عيش السكان خصوصا من خلال تفعيل العمليات التالية:

• المحافظة على القدرة الشرائية عبر التحكم في نسبة التضخم في 2,9% ومواصلة دعم الدولة للمواد الأساسية والمواد

الكهربة 36.100 قرية بساكنة تبلغ 11.600.000 نسمة وهو ما يمثل 1.939.000 أسرة ؛

* تسريع وتيرة تنفيذ البرنامج الوطني لبناء الطرق والمسالك القروية لبلوغ نسبة 80% من الولوج إلى الطرق في أفق 2012.

• **توسيع الولوج إلى التجهيزات الأساسية الثقافية والرياضية** بهدف تشجيع إبراز الطاقات الفردية والجماعية وذلك عبر :

* تعميم إحداث المؤسسات الثقافية عن قرب كدور الثقافة والمسارح والمكتبات العمومية بشراكة بين الدولة والجماعات المحلية و كذا إحداث مكتبة وطنية والمتاحف الوطنية والمعاهد الثقافية العليا بمساهمة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛

* مواصلة إنجاز أشغال بناء ثلاثة ملاعب أولمبية بطنجة ومراكش وأكادير، والشروع في إنجاز أشغال الملعب الكبير للدار البيضاء، ومواصلة إنجاز الفضاءات الرياضية عن قرب كملاعب الأحياء والقاعات المغطاة من أجل تشجيع ظهور أبطال الغد ومنتخبات وطنية في المستوى بمختلف الأنواع الرياضية.

مديرية المينزانية

* توسيع الاستفادة من صناديق الضمان قصد تمكين الطبقة الوسطى من الولوج إلى التمويلات البنكية بشروط تفضيلية.

• **توسيع وولوج السكان إلى التجهيزات الأساسية** وفك العزلة عن السكان عبر تسريع وتيرة إنجاز البرامج المخصصة لهذا الغرض :

* مواصلة إنجاز تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب الذي يهدف إلى تزويد 38.000 دوار (12 مليون نسمة) بالماء. وقد وصلت نسبة الولوج إلى الماء الصالح للشرب بالمجال القروي إلى 86% في متم سنة 2008 حيث استفاد من هذه العملية 3.656 دوار و 180 مركز صغير أي حوالي 2.800.000 نسمة ؛

* استكمال برنامج الكهرباء القروية الشاملة الذي وصلت نسبة إنجازه في متم سنة 2008 إلى 98% حيث شملت

عرفت الاعتمادات المرصودة للعالم القروي والتي تهم مختلف السياسات القطاعية ارتفاعا بنسبة 38% دون احتساب اعتمادات صندوق التنمية القروية التي انتقلت من 300 إلى 500 مليون درهم تخصص أساسا للمناطق القروية التي اجتاحتها الفيضانات.

لمزيد من التفاصيل حول قانون مالية 2009، يمكنكم الإطلاع على العدد الخاص رقم 7 لمجلة المالية باللغة الفرنسية على العنوان التالي :

www.finances.gov.ma

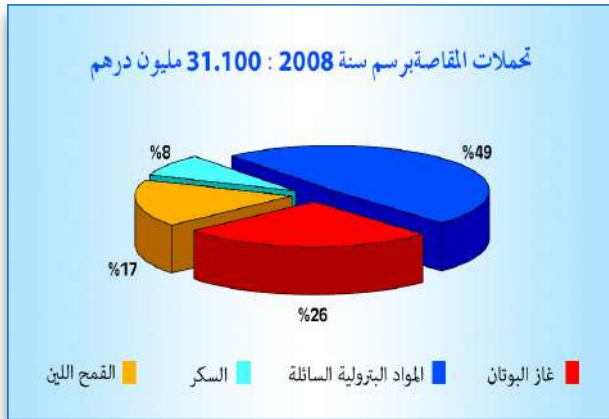
Rubrique « Revue AL MALIYA »

تحملات المقاصة برسم 2009 : غلاف مالي يفوق 33 مليار درهم

في أفق إصلاح نظام المقاصة الذي تعكف عليه الحكومة منذ عدة أشهر، حافظت الاعتمادات المرصودة لصندوق الموازنة برسم سنة 2009 على نفس مستواها برسم السنة الماضية تقريبا، وهو اختيار أملتته التقلبات التي تعرفها المواد الأولية في السوق الدولية.

من الناحية المالية، تبين أن الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية لسنة 2008 غير كافية لتغطية تكاليف المقاصة، ولذلك تم رصد اعتماد إضافي بمبلغ 14 مليار درهم، مما رفع الاعتمادات المفتوحة برسم سنة 2008 لفائدة المقاصة إلى 35 مليار درهم، مقابل 15,7 مليار درهم سنة 2007.

تطور تحملات المقاصة



اعتمادات المقاصة برسم 2009

بالنظر إلى التقلبات القوية التي تعرفها أسواق المواد الأولية، تم اعتماد توقعات حذرة برسم قانون المالية لسنة 2009 على أساس 100 دولار للبرميل من البترول و800 دولار للطن من غاز البوتان، وذلك على الرغم من المنحى التنازلي لأسعار هذه المواد.

سجلت أسعار المواد الأولية برسم سنة 2008 ارتفاعا كبيرا في الأسواق الدولية، حيث وصلت مستويات قياسية بلغت 147 دولار للبرميل من البترول الخام و530 دولار للطن من القمح اللين. وذلك في الوقت الذي بلغ فيه متوسط سعر البرميل من البترول الخام 98 دولار مقابل 72 دولار للبرميل سنة 2007.

ونتيجة لهذا الارتفاع، واعتبارا لتأثيراته على القدرة الشرائية للأسر وتنافسية المقاولات المغربية، اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات :

- تحمل ميزانية الدولة فارق السعر، مع انعكاس جزئي لارتفاع الأسعار العالمية خلال سنة 2008 على الأسعار الداخلية لبعض المواد البترولية ؛
- وضع نظام جديد لتنظيم الواردات من القمح اللين من شأنه المحافظة على الأسعار في حدود 350 درهما وثمان الخبز في 1,2 درهم.

مستويات الدعم

بلغ الدعم الخاص للمواد البترولية مستويات غير مسبوقة خلال سنة 2008 أي 4,8 درهم للتر من الكازوال و 2,9 درهم للتر من البنزين الممتاز و2.630 درهم للطن بالنسبة للفيول و 81 درهم و 20 درهم على التوالي لكارورتي 12 كلغ و 3 كلغ من غاز البوتان.

- اعتماد استراتيجية للحد من تقلبات أسعار المواد الأولية ؛
- اعتماد نظام جديد للدعم المباشر للفئات المعوزة مشروط بإنجاز أهداف التنمية الاجتماعية خاصة في مجالي التعليم والصحة ؛
- إصلاح قطاع الطاقة من أجل تقليص الآثار السلبية لارتفاع تكلفة تزويد الاقتصاد الوطني بالمواد البترولية، وذلك من خلال تنمية الطاقات المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة عبر وضع مخطط وطني للفعالية الطاقية وتنمية استعمال الغاز الطبيعي في الإنتاج الكهربائي والصناعي.

ولهذه الغاية، تم برسم قانون المالية لسنة 2009 رصد غلاف مالي يبلغ 28,9 مليار درهم لدعم المواد الغذائية والمواد البترولية بالإضافة إلى 5 مليارات من الدراهم من أجل تغطية متأخرات سنة 2008.



آليات المقاصة

المواد الغذائية

يتمثل دعم الدولة لمادة السكر في 2.000 درهم للطن من السكر المخصص للاستهلاك. أما في ما يخص دقيق القمح اللين تدعم الدولة منذ غشت 1998 حصة سنوية تصل إلى 10 ملايين قنطار.

المواد البترولية

على إثر تحرير هذا القطاع، تم اعتماد نظام المقايضة لأثمان البيع الداخلية للمواد المكررة في السوق الدولية (سوق روتردام)، إلا أنه تم التخلي عن العمل بهذا النظام منذ شتنبر 2000 تبعا لارتفاع أسعار هذه المواد في السوق الدولية.

أما فيما يخص غاز البوتان، فبالرغم من اعتماد نظام المقايضة بالنسبة للسوق الدولية، يتم تقنين أسعار بيع هذه المادة عند الاستهلاك. ويتحمل صندوق المقاصة العجز المسجل من خلال اقتطاعات من أثمان بيع المواد البترولية الأخرى والباقي تتحمله ميزانية الدولة.

إصلاح نظام المقاصة : محاور الإصلاح

يتميز نظام المقاصة بعدة اختلالات تتعلق على الخصوص بعدم استهداف الشرائح المعوزة، التي لا تتجاوز نسبة استفادتها 9% من نفقات المقاصة، في حين تستفيد الشرائح ذات الدخل العالي بنسبة 43%.

في هذا الإطار، يشكل إصلاح نظام المقاصة واستهداف أمثل للفئات المعنية إحدى أولويات الحكومة.

وتهم التدابير المتخذة في هذا الصدد أساسا ما يلي :

- تقليص الكمية المدعمة من الدقيق الوطني من القمح اللين وتوجيهها نحو الجهات الأكثر فقرا ؛
- هيكلة بنية أسعار المواد البترولية وملاءمتها مع نظام التكرير المحلي ؛
- ترشيد شبكة توزيع المواد البترولية المدعمة وفي مقدمتها غاز البوتان ؛

الخطوط العريضة لتقرير الحسابات الخصوصية للخزينة برسم قانون المالية لسنة 2009

انخفاض هام في عدد الحسابات الخصوصية للخزينة من 132 حساب سنة 2002 إلى 75 حسابا سنة 2008. انخفاض يعزى إلى جهود الترشيد التي تم اتخاذها في السنوات الأخيرة.

مليون درهم سنة 2005، أي بزيادة متوسطة خلال الفترة 2005-2007 بنسبة 15,9% سنويا ؛



* بلغ مجموع النفقات التي تم الأمر بصرفها سنة 2007 في إطار هذه الحسابات ما قدره 28.120 مليون درهم، بارتفاع نسبته 14,6% مقارنة مع سنة 2006. ويتوزع هذا المبلغ برسم سنة 2007 حسب مجالات التدخل كما يلي :

في إطار تعزيز شفافية تدبير المالية العمومية، وبغية تمثين العلاقة بين الجهازين التشريعي والتنفيذي في الميدان المالي، وتمكين ممثلي الأمة من المعطيات اللازمة لمناقشة ومراقبة تنفيذ ميزانية الدولة، يتم منذ عدة سنوات إعداد تقرير الحسابات الخصوصية للخزينة وإرفاقه بمشروع القانون المالي.

يتطرق التقرير المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2009 أساسا إلى تطور أعداد هذه الحسابات مع التحليل الكمي والنوعي لبنية الموارد والتحملات المنجزة في إطار هذه الحسابات.

حسب هذا التقرير، فقد انتقلت أعداد الحسابات الخصوصية للخزينة من 132 حسابا سنة 2002 إلى 75 حسابا سنة 2008. ويعزى هذا الانخفاض إلى إجراءات الترشيد التي تم اتخاذها.

كما أنه مقارنة مع سنتي 2005 و2006، يستخلص من تحليل بنية الموارد والتحملات المنجزة في إطار الحسابات الخصوصية للخزينة برسم سنة 2007، الاستنتاجات التالية :

* وصل المبلغ الإجمالي للموارد المنجزة في إطار الحسابات الخصوصية خلال سنة 2007 إلى 66.346 مليون درهم، مقابل 55.048 مليون درهم سنة 2006 و49.377

تنقسم الحسابات الخصوصية للخزينة إلى :

- حسابات مرصدة لأموال خصوصية وتتضمن المداخيل المرصدة لتمويل صنف معين من النفقات والاستعمال المخصص لهذه المداخيل. ويمكن أن تزود هذه الحسابات بحصيلة رسوم أو أداءات من الميزانية أو مداخيل خاصة ؛
- حسابات الانخراط في الهيئات الدولية التي تدرج فيها المبالغ المدفوعة والمبالغ المرجعة برسم مشاركة المغرب في الهيئات الدولية، ولا يجوز أن تدمج في هذه الحسابات إلا المبالغ المقرر إرجاعها في حالة الانسحاب ؛
- حسابات العمليات النقدية التي تبين حركات الأموال ذات الأصل النقدي ؛
- حسابات التسبيقات التي تبين فيها المبالغ المدفوعة في شكل تسبيقات قابلة للإرجاع تنجزها الدولة من موارد الخزينة وتمنح لأجل المصلحة العامة، وتستحق فوائد على هذه التسبيقات التي تساوي مدتها سنتين أو تقل عنهما ؛
- حسابات القروض التي تبين فيها المبالغ المدفوعة في شكل قروض تنجزها الدولة من موارد الخزينة وتمنح لأجل المصلحة العامة، وتستحق فوائد على هذه القروض التي تتجاوز مدتها سنتين ؛
- حسابات النفقات من المخصصات التي تبين عمليات متعلقة بصنف خاص من النفقات يتم تمويله من مخصصات الميزانية.

المادة 19 من القانون التنظيمي للمالية

12 553	مجال التنمية المحلية
4 523	مجال التنمية البشرية والاجتماعية
3 337	مجال الإنعاش الاقتصادي والمالي
2 855	مجال البنيات التحتية
2 50,524	المجال الفلاحي
2 50,327	مجالات أخرى



- انتقل الجاري الإجمالي لحسابات القروض والتسبيقات من 2.716,75 مليون درهم سنة 2005 إلى 1.819,35 مليون درهم سنة 2007، بينما يصل المبلغ الإجمالي للمساهمات برسم الانخراط في المؤسسات الدولية ما قدره 47,6 مليون درهم سنة 2007 مقابل 39,3 مليون درهم سنة 2006 وهو ما مكن من رفع مجموع مساهمات المغرب في جميع الهيئات الدولية إلى ما قدره 2.396,60 مليون درهم برسم سنة 2007.

الخطوط العريضة لتقرير مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم قانون المالية لسنة 2009

انتقل العدد الاجمالي لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة من 161 مرفق برسم سنة 2007 إلى 177 مرفق برسم السنة المالية 2008.

• الحصيلة المالية والمحاسبية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2007 وتطورها مقارنة مع سنة 2006 :

في هذا الصدد، بلغت الموارد المنجزة من طرف مجموع مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2007 ما قدره 3.338,93 مليون درهم مقابل توقعات قدرت ب 3.224,59 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز بلغت حوالي 103,55% مقابل 98,14% خلال سنة 2006.

أما فيما يخص نفقات الاستغلال والاستثمار المنجزة من طرف مجموع مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال سنة 2007، فقد بلغت ما قدره 1.696,82 مليون درهم مقابل 3.109,12 مليون درهم من الاعتمادات المفتوحة أي بنسبة إنجاز تصل إلى 55% مقابل 52% سنة 2006.

• كما يتطرق هذا التقرير لأهم إنجازات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم الثلاث سنوات الأخيرة والعمليات المبرمجة خلال سنتي 2008 و 2009.

تجدر الإشارة إلى أن إطار مرفق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المخول لبعض المرافق العمومية، يتيح لها مرونة في تدبير ميزانياتها (إمكانية ترحيل فائض الموارد الناتج عن تنفيذ ميزانية السنة المالية الفارطة مع إمكانية الرفع من سقف التكاليف كلما تجاوزت المداخيل الذاتية التوقعات المدرجة في قانون المالية). كما يمكن تلك المرافق من المساهمة الفعالة في مواكبة الإصلاحات الهيكلية التي أقرتها الحكومة، سواء فيما يتعلق بتدبير الميزانية أو تفعيل الإصلاحات ذات الطابع الاستراتيجي.

مديرية الميزانية

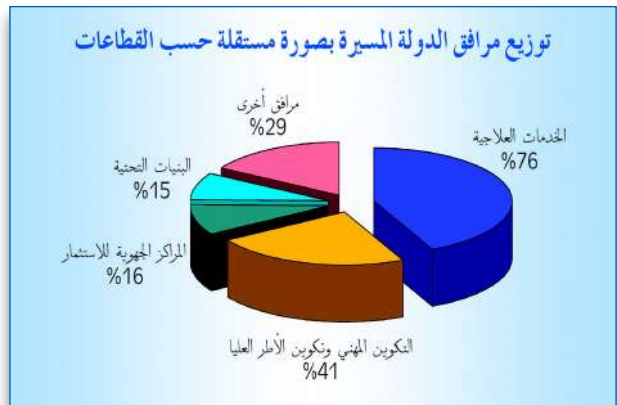
بمقتضى القانون التنظيمي رقم 7-98 المتعلق بقوانين المالية، أدمجت منذ سنة 2000 مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ضمن مكونات ميزانية الدولة وذلك على غرار الميزانية العامة والميزانيات الملحقة والحسابات الخصوصية للخزينة.

يعتبر نظام مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة الإطار الملائم للإسهام في تفعيل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإصلاحات القطاعية ببلادنا، خاصة في مجالات التكوين والصحة والنقل وإنعاش الاستثمارات.

يتطرق التقرير المتعلق بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2009 للمحاور الأساسية التالية :

• تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وتوزيعها حسب مجالات تدخلها

تتوزع هذه المرافق حسب مختلف القطاعات كما يلي :



ملخص تقرير النوع الإجتماعي 2009

منذ انطلاقة سنة 2002، عرف مسلسل مقارنة الميزانية حسب النوع الاجتماعي تطورات هامة، وبفضل الإنجازات المحققة، أصبحت التجربة المغربية رائدة في هذا المجال ومعترف بها على الصعيد العالمي لاعتمادها على مقارنة تدريجية وعملية.



يندرج إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في إطار مجموعة من الإنجازات والإصلاحات التي عرفها المغرب في السنوات الأخيرة والتي تهدف إلى ترسيخ قيم العدالة والمساواة. وقد تعززت هذه المقاربة بتفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي ركزت على تمكين مختلف شرائح السكان كمحور أساسي لتحقيق أهداف التنمية البشرية.

عرف مسلسل مقارنة الميزانية حسب النوع الاجتماعي تطورات هامة منذ انطلاقة سنة 2002. وهكذا، وبعد مرحلة بلورة الآليات وتعزيز طاقات الفاعلين المكلفين بالميزانيات والتخطيط داخل الوزارات وكذا المجتمع المدني والبرلمانيين، تميزت المرحلة الثانية بتدقيق نظام المعلومات وتطوير نظام تدبير المعارف ووضع إستراتيجية للاتصال ومأسسة التقرير حول النوع الاجتماعي ابتداء من سنة 2005.

وترتكز المبادرة المبنية على مقارنة الميزانية حسب النوع الاجتماعي على آليات للتحليل ومنهجية خاصة لتقييم أثر السياسات العمومية على النساء والرجال والفتيات والفتيان مع التركيز على مؤشرات النجاعة المراعية للنوع الاجتماعي.

التقدم الحاصل في مسلسل مقارنة الميزانية حسب النوع

جندرة الميزانية تؤدي أكلها وتؤثر على مسلسل الميزانية ككل وعلى التعريف بالأهداف ومؤشرات النجاعة.

تتميز التجربة المغربية بإنتاج آليات جديدة تستند على تقنيات ملائمة. فقد وصل تنفيذ هذا البرنامج إلى مرحلة بدأت فيه التدابير المتخذة من قبل عدة قطاعات منخرطة في مسلسل

وإضافة إلى ذلك، يضم تقرير النوع الاجتماعي ملحقا إحصائيا هاما مقتطف من «الفحص الشامل لإحصائيات النوع الاجتماعي في المغرب» والذي يمكن من اتخاذ القرارات في هذا المجال ومن رصد الفجوات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في مختلف القطاعات المدروسة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير يقدم تحليلا يمكن من رصد التحديات والعوائق والفرص إضافة إلى مختلف القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي وذلك بهدف توضيح النقاشات حول السياسات المتبعة وتطوير ثقافة التقييم وقياس نجاعة النفقات العمومية بالنظر إلى التطابق بين الأهداف والنتائج.

ويضم تقرير النوع الاجتماعي 2009، على غرار التقريرين السابقين أربعة أقطاب تجتمع فيها القطاعات الوزارية التي تضطلع بمهام ترمي إلى بلوغ أهداف مشتركة أو تلك التي تندرج في إطار نفس السياسات الأفقية وهي :

- القطب المؤسسي: ويضم قطاعات العدل، التنمية الاجتماعية، تحديث القطاعات العمومية، الاقتصاد والمالية، التجارة الخارجية والشؤون الخارجية والتعاون ؛
- قطب البنيات التحتية الأساسية: ويشمل قطاعات الماء والطاقة والتجهيز والنقل والسكن ؛
- قطب تمكين ودعم القدرات : ويهم مجالات الصحة، التعليم المدرسي، محاربة الأمية والتربية غير النظامية، الشباب، التشغيل والتكوين المهني ؛
- قطب تعزيز الفرص : ويتعلق بقطاعات الفلاحة، الصيد البحري، الاقتصاد الاجتماعي، التجارة والصناعة والتقنيات الجديدة للإعلام والاتصال.

مديرية الدراسات والتوقعات المالية

وفيما يخص التعاون الدولي، تعكس التجربة المغربية في مجال مقارنة الميزانية حسب النوع الاجتماعي، مبادئ «إعلان باريس حول نجاعة المساعدات المخصصة للتنمية»، خاصة منها المتعلقة بالملكية والحيارة.

وبذلك أصبحت التجربة المغربية، بفضل هاته الإنجازات، رائدة في هذا المجال ومعترف بها على الصعيد العالمي لاعتمادها على مقارنة تدريجية وعملية، مكنت من وضع تصنيف جديد للمستفيدين من النفقات العمومية في إطار التدبير المرتكز على النتائج تحقيقا للإنصاف والمساواة.

فنشهد منذ وضع مسلسل الميزانية حسب النوع، انخراط أكبر في هذه المقاربة. ويظهر ذلك جليا من خلال التقدم الحاصل في المجالات المؤسساتية والقطاعية. فعلى المستوى القطاعي، تؤثر القطاعات إيجابيا على تنمية المرأة القروية وعلى التعليم ومحاربة الأمية والولوج إلى البنيات التحتية الأساسية.

ويعكس تقرير النوع الاجتماعي لسنة 2009 في طبعته الرابعة، الإنجازات المتحققة في عدة مجالات. ومكنت الورشات التقنية الممهدة لتحضير هذا التقرير من جمع ممثلي أكثر من 20 قطاعا وزاريا مشاركا في مسلسل إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في ميزانياتها وكذا بعض المؤسسات العمومية والمجتمع المدني والبرلمانيين.

ولقد أدمج تقرير هذه السنة أربعة قطاعات جديدة وهي : وزارة التجارة الخارجية وقطاع الصناعة والتجارة وقطاع التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال وقطاع الصيد البحري، ليصبح عدد القطاعات المعنية 21 قطاعا وزاريا.

وقد تم أيضا إغناء تقرير النوع الاجتماعي لسنة 2009 بتحليل قطاعي بيني يمكن من رصد الروابط والقواسم المشتركة بين مختلف القطاعات الوزارية التي تستوجب وضع تدابير متكاملة من أجل تحقيق أهداف التنمية المنشودة.

قانون مالية 2009 أمام المجلس الدستوري

بقراره رقم 728.08 الصادر في فاتح محرم 1430 (29 ديسمبر 2008)، يكون المجلس الدستوري قد حسم في دستورية المواد السبع التي تم عرضها عليه من طرف فرق المعارضة بالبرلمان والمرتبطة بقانون مالية 2009.

المادة 26: «يؤذن للحكومة، من جهة، في حالة ضرورة ملحة ذات مصلحة وطنية أن تفتح خلال السنة بمراسيم اعتمادات إضافية ومن جهة أخرى، تتم المصادقة على المرسوم الذي اتخذته الحكومة بتاريخ 9 يوليوز 2008 القاضي بفتح اعتماد إضافي بمبلغ 14 مليار درهم لتغطية الحاجيات المترتبة عن دعم المواد البترولية».

حسب رسالة الإحالة، يتعين الفصل بين هذين الإجراءين.

المادة 27: «تؤهل الحكومة لتوزيع 120 منصبا على مختلف الوزارات والمؤسسات».

حسب رسالة الإحالة، فإن هذا التأهيل لا يحدد المدة الزمنية للتفويض ولا يلزم الحكومة بعرض المراسيم التنظيمية لتوزيع هذه المناصب على المصادقة البرلمانية.

المادة 40: «يحدد في شكل جدول، التقييم الإجمالي لموارد وتكاليف الدولة».

حسب رسالة الإحالة، لا تتضمن هذه المادة تقدير الاعتمادات الضرورية لتغطية الاسترجاعات والاستردادات الضريبية التي تعتبر نفقات عمومية كسائر النفقات.

المادتان 41 و 42: «يؤذن للحكومة من خلالهما على التوالي بإصدار اقتراضات خارجية وداخلية».

وحسب رسالة الإحالة، يجب أن تتضمن المادتان الإشارة إلى ضرورة عرض المراسيم التي يتم بمقتضاها الاقتراض على البرلمان للمصادقة عليها.

بعد المصادقة على مشروع قانون المالية لسنة 2009 من طرف غرفتي البرلمان، بادر 104 برلماني يمثلون فرق العدالة والتنمية والحركة الشعبية والاتحاد الدستوري بمجلس النواب، يوم الخميس 25 ديسمبر 2008، إلى إحالته على المجلس الدستوري، بمقتضى رسالة، تطلب منه التصريح بعدم مطابقة هذا القانون للدستور.

وتتلخص مواد قانون المالية التي تم الطعن في مطابقتها للدستور حسب رسالة الإحالة في ما يلي:

المادة 2: «يؤذن للحكومة، من جهة، بتغيير وتتميم الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة طبقا لمقتضيات الفصل 45 من الدستور، ومن جهة أخرى، بعرض المراسيم التي اتخذتها الحكومة بمقتضى هذا الإذن على البرلمان بقصد المصادقة عليها».

حسب رسالة الإحالة، يتعين الفصل بين الإذن الممنوح للحكومة وعرض المراسيم على البرلمان من أجل المصادقة عليها مع تخصيص مادة لكل مرسوم.

المادة 8: «تنص هذه المادة في بندها II على وضع مسطرة جديدة لتحصيل الغرامات التصالحية والجزافية المتعلقة بمخالفات السير والجولان والتي تتم معابقتها بواسطة جهاز يعمل بطريقة آلية».

حسب رسالة الإحالة، فإن هذه المادة جاءت مخالفة للقانون التنظيمي لقانون المالية الذي لا يتضمن سوى مقتضيات تتعلق بالموارد والنفقات.

النواب أو مجلس المستشارين للدستور، دون إصدار الأمر بتنفيذ القانون التنظيمي أو القانون أو العمل بالمادة موضوع القرار من النظام الداخلي لمجلس النواب أو مجلس المستشارين.

وإذا قضى المجلس الدستوري بأن قانونا تنظيميا أو قانونا أو نظاما داخليا يتضمن مادة غير مطابقة للدستور ولكن يمكن فصلها من مجموعته يجوز إصدار الأمر بتنفيذ القانون التنظيمي أو القانون أو العمل بالنظام الداخلي، باستثناء المادة المصرح بعدم مطابقتها للدستور.

وتنطبق هذه الحالة الأخيرة على قانون مالية 2009، حيث صرح المجلس الدستوري، في قراره رقم 728.08 الصادر في فاتح محرم 1430 (29 ديسمبر 2008)، بأن أحكام المواد 2 و 26 و 27 و 40 و 41 و 42 من قانون المالية رقم 40.08 لسنة 2009 ليس فيها ما يخالف الدستور.

كما صرح بأن أحكام البند II من المادة 8 من قانون المالية لسنة 2009 مخالفة للدستور. ولهذه الغاية تم فصل هذا البند عن باقي مقتضيات القانون المذكور وتم إصداره بتاريخ 31 ديسمبر 2008.

مديرية الميزانية

تنص أحكام الفقرة 3 من الفصل 81 من الدستور والمادة 22 من القانون التنظيمي رقم 29-93 المتعلق بالمجلس الدستوري، على أن للملك أو الوزير الأول أو رئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس المستشارين أو ربع أعضاء مجلس النواب أو ربع أعضاء مجلس المستشارين، أن يحيلوا القوانين قبل إصدار الأمر بتنفيذها إلى المجلس الدستوري للبت في مطابقتها للدستور.

ويقوم المجلس الدستوري فور إحالة القوانين إليه بإبلاغ ذلك إلى الملك والوزير الأول ورئيس كل مجلس من مجلسي البرلمان الذي يتولى بدوره إعلام أعضاء مجلسه بالأمر.

وطبقا لمقتضيات المادتين 23 و 24 من هذا القانون التنظيمي، يبت المجلس الدستوري في مطابقة القانون للدستور خلال شهر من إحالته إليه أو في غضون ثمانية أيام في حالة الاستعجال.

وفور نشر قرار المجلس الدستوري القاضي بدستورية قانون ما، بالجريدة الرسمية، ينتهي وقف سريان الأجل المحدد لإصدار الأمر بتنفيذه.

ويحول نشر قرار المجلس الدستوري القاضي بعدم مطابقة مادة من قانون تنظيمي أو من قانون أو من نظام داخلي لمجلس

لمزيد من التفاصيل حول قانون مالية 2009، والقوانين المالية السابقة،

يمكنكم زيارة موقع الوزارة على الأنترنت على العنوان التالي :

www.finances.gov.ma/arabe/LoideFinances/LoiFinances.htm



قانون المالية لسنة 2009 مناقشة المشروع من طرف غرفتي البرلمان

لازالت المادة الضريبية تشكل الموضوع الأول لتعديلات السلطة التشريعية على قانون
مالية 2009 والتي وصلت هذه السنة إلى 279 تعديلا.

يشكل قانون المالية فرصة للحوار بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهو ما تظهره التعديلات التي يتلقاها قانون المالية الأصلي أثناء مروره بالقناة التشريعية.

ومناسبة قانون مالية 2009، تقدمت السلطة التشريعية بغرفتيها (النواب والمستشارين) ب 279 تعديلا، أغلب هذه التعديلات كان مصدرها مجلس النواب، وتهيمن المادة الضريبية بشكل واضح على هذه التعديلات، حيث تشكل 92% منها (انظر الجدول تحته).

عدد التعديلات	مجلس النواب	مجلس المستشارين
عدد التعديلات المقدمة	208	71
المبادئ المتعلقة بهذه التعديلات :		
• الجمارك	32	11
• الجبايات	142	43
• أخرى	34	17
عدد التعديلات المقبولة	59	14
المبادئ المتعلقة بالتعديلات المقبولة :		
• الجمارك	3	03
• الجبايات	50	09
• أخرى	6	02
التعديلات التي تم رفضها عن طريق التصويت	92	16
التعديلات التي كانت موضوع المادة 51 من الدستور	33	00
التعديلات التي كانت موضوع المادة 53 من الدستور	02	00
التعديلات التي تم سحبها	22	41

التعديلات المصادق عليها من طرف مجلس النواب

• مدونة الجمارك

تمكين إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة من منح صفة «متعامل اقتصادي مقبول» للفاعلين الاقتصاديين الذين يستجيبون للمعايير والشروط المحددة بنص تنظيمي والذي يبين كذلك الحالات التي تسحب فيها هذه الشروط.

• تعريف الرسوم الجمركية

* تغيير مقادير رسم الاستيراد المطبقة على المواد الصناعية الواردة في الفصول من 25 إلى 97 من تعريف الرسوم الجمركية خلال الفترة 2009 إلى 2012 لإعطاء رؤية واضحة للمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين فيما يخص الإصلاح الجبائي التعريفي المقترح من طرف الحكومة، وذلك قصد تخفيض الضغط الجبائي على المواد الأولية والمواد نصف المصنعة من جهة، وتفادي فارق تعريفي كبير في أفق 2012 بين المواد المستوردة في إطار التبادل التفضيلي وتلك المنجزة في إطار نظام الحق العام من جهة أخرى.

* تطبيق رسم الاستيراد الأدنى بنسبة 2,5% على المصابيح الاقتصادية وكذا على المعدات والآليات اللازمة لإنجاز مشاريع إنتاج الكهرباء عبر استعمال الطاقات المتجددة (شمسية، هوائية، ...).

ويدخل هذا الإجراء في إطار تفعيل سياسة الحكومة الهادفة إلى ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية عبر تطوير استعمال الطاقات المتجددة وتثمين القدرة التي يتوفر عليها المغرب في هذا المجال.

• الضريبة على الدخل

* تطبيق سعر 15% على الأرباح الصافية الناتجة عن تفويت أسهم وحصص الهيئات المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة التي تستثمر أصولها باستمرار في حدود ما لا يقل عن 60% من الأسهم.

* تخفيف إجراءات الخصم برسوم الأعباء العائلية على الخاضعين للضريبة وعلى الإدارة وكذا تعميم الاستفادة من هذا الإجراء على أبناء الخاضع للضريبة والذين لا يتجاوز سنهم 25 سنة دون التقيد بشرط متابعة الدراسة.

• الضريبة على القيمة المضافة

* إعفاء الأدوية المضادة للسرطان والأدوية المضادة للتهاب الكبد الفيروسي (Hépatites B et C) من الضريبة على القيمة المضافة.

* تطبيق سعر 10% عوض 7% على الكسب المستعمل في صنع الأغذية المعدة لتغذية البهائم والدواجن.

• الضريبة على الشركات

* توضيح المقتضى الوارد في المادة 2- II من المدونة العامة للضرائب الذي ينص على أن الشركات التي تختار الخضوع للضريبة على الشركات لا رجعة فيه.

* تخفيض الضريبة بنسبة 20% في حالة الزيادة في رأسمال بعض الشركات التي يقل رقم معاملاتها عن 50 مليون درهم، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.

وسيمكن هذا الإجراء الشركات التي تحقق ربحاً أو تسجل عجزاً، وتقوم ما بين فاتح يناير 2009 و 31 ديسمبر 2010 بزيادة في رأسمالها بحصص نقدية أو بديون مستحقة عليها في حسابات شركاء جارية، من الاستفادة من تخفيض الضريبة على الشركات بنسبة 20% من مبلغ الزيادة المحققة في رأسمالها.

• واجبات التسجيل

* إخضاع عمليات اقتناء عقارات أو أصول تجارية في إطار عقد مرابحة لواجب التسجيل على ثمن الاقتناء فقط من طرف مؤسسة الائتمان دون احتساب أجرة البنك؛

ويهدف هذا الإجراء إلى ترسيخ مبدأ الحياد الضريبي وتجنب الإخضاع المزدوج للضريبة بالنسبة لعمليات اقتناء تجارية في إطار عقد مرابحة وذلك عبر حذف أجرة مؤسسات القروض من الأساس الخاضع للضريبة؛

* تخفيض سعر واجبات التسجيل المستحقة على عمليات تأسيس أو الزيادة في رأسمال الشركات أو المجموعات ذات النفع الاقتصادي من 1,5% إلى 1% لتشجيع المقاولات على رفع رأسمالها.

• مقتضيات مشتركة للضريبة على الشركات والضريبة على

الدخل والضريبة على القيمة المضافة

* التعميم التدريجي لإجبارية الإقرار الإلكتروني ابتداء من فاتح يناير 2010 بالنسبة للمقاولات التي يفوق أو يساوي رقم

• الضريبة على الدخل

* الزيادة في مبلغ الخصم من أساس الضريبة على الدخل برسم المصاريف المرتبطة بالوظيفة أو العمل من 27.000 درهم إلى 28.000 درهم؛

* الرفع من الحد المعفى من الضريبة على الدخل برسم عمليات تفويت القيم المنقولة من 27.000 إلى 28.000 درهم؛

* الرفع من الحد المعفى من الضريبة على الدخل من 27.000 إلى 28.000 درهم.

• الضريبة على القيمة المضافة

* الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة مع الحق في الخصم على الخدمات المقتناة من طرف مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين.

• تدابير مشتركة بين الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة

* حذف الاستفادة من الإرجاع بالنسبة للمقاولات المصدرة للمعادن المستعملة. وسيتمكن هذا الإجراء من ضمان تزويد السوق الداخلية بالمعادن المستعملة.

• رسوم التسجيل

* إخضاع العقود المتعلقة بالزيادة في رأسمال الشركات والمحرة ما بين فاتح يناير 2009 و 31 ديسمبر 2010 لواجب ثابت قدره 1.000 درهم عوض الواجب النسبي المحدد في 1%.

وسيمكن هذا الإجراء الانتقالي من تعزيز الوضع المالي للشركات.

• تدابير مختلفة

* إدراج تدبير يتعلق بمساهمة السكان في تنمية الاقتصاد الغابوي وذلك عبر اقتطاع نسبة 20% من الموارد المتأتية من المجال الغابوي التابع للجماعات ودفعها إلى الصندوق الوطني الغابوي لإنجاز عمليات تهتم المحافظة على الغابة وتنميتها فوق أراضي الدولة وأراضي الجموع داخل الحدود الترابية للجهات الإدارية التي تأصلت منها الموارد.

* تغيير الحساب المرصد لأموال خصوصية المسمى «الصندوق الخاص لدعم المحاكم ومؤسسات السجون» بالرفع من نسبة حصيلة الغرامات والعقوبات المالية التي يستفيد منها هذا الصندوق من 70% إلى 80% وتخصيص 70% منها للمحاكم و30% لمؤسسات السجون.

مديرية الميزانية

أعمالها 100 مليون درهم، وإبتداء من فاتح يناير 2011 بالنسبة للمقاولات التي يفوق أو يساوي رقم أعمالها 50 مليون درهم وذلك دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.

* تعويض الإحالة على «ضريبة السكن» بالإحالة على «الرسم المهني» الواردة في (المادة 5-148) وذلك تبعا للمصادقة على القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية.

• قواعد التحصيل

* تمكين المديرية العامة للضرائب من استعمال المعطيات المحصل عليها بجميع الوسائل قصد القيام بمهامها في مجال الوعاء والمنازعة والمراقبة وتحصيل الضرائب والواجبات والرسوم.

* إدراج توضيح يهيم مسطرة اللجوء إلى القضاء من طرف الملزم والذي يرمي إلى عدم إمكانية تقديم الطعن أمام المحاكم، إلا بعد استنفاد المسطرة أمام اللجان المحلية أو اللجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة.

• الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات

* إحداث تعريف جديدة تهم العربات التي تفوق أو تساوي قوتها الجبائية 15 حصانا والتي تطبق عليها الضريبة بمبلغ 4.000 درهم بالنسبة للعربات المستخدم فيها البنزين و10.000 درهم بالنسبة للعربات ذات محرك غازوال.

• مقتضيات مختلفة

* إحداث حساب مرصد لأموال خصوصية من أجل مكافحة آثار الكوارث الطبيعية خصص له غلاف مالي قدره 1.340 مليون درهم كاعتمادات أداء و600 مليون درهم كاعتمادات التزام.

التعديلات المصادق عليها من طرف مجلس المستشارين

• الرسوم الجمركية

* تخفيض تعريف الرسوم الجمركية المطبقة على الطاقة الكهربائية من 10% إلى 2,5%.

• الضريبة على الشركات

* الإعفاء المؤقت لعمليات بناء الأحياء والإقامات والمباني الجامعية التي تضم على الأقل 150 غرفة عوض 250 غرفة والتي لا تتجاوز سريرين كطاقة إيوائية لكل غرفة.

وزير الاقتصاد والمالية يؤكد : لا تراجع عن الإصلاحات ولا عن التزامات الحكومة رغم الأزمة العالمية

بعد ساعات طويلة من المناقشة، كان أعضاء لجنة المالية بمجلس المستشارين، على موعد يوم 28 نونبر 2009، مع مداخلة للسيد وزير الاقتصاد والمالية حاول فيها الإجابة على انشغالات ممثلي الجماعات المحلية والغرف المهنية حول مشروع قانون مالية 2009.



السيد صلاح الدين مزور في مداخلة أمام لجنة المالية بمجلس المستشارين

تركت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية بصمات واضحة على النقاشات التي شهدتها اللجنة المالية بالغرفة الثانية هذه السنة بمناسبة عرض مشروع قانون مالية 2009، وهو ما تجلى من خلال تساؤلات المستشارين المتعددة والمتكررة حول مدى واقعية فرضيات هذه الميزانية التي أعدت في فترة زمنية بعيدة نسبيا عن التطورات التي شهدتها العالم مؤخرا، وعن مدى بقاء بلادنا في منأى عن مخلفات الأزمة، في الوقت الذي ذهب فيه أحد المستشارين إلى وصف إخراج هذا القانون المالي في هذه الظرفية الصعبة بالمعجزة التي تستحق التنويه.

وفي هذا الصدد، أشار السيد الوزير أن الإصلاحات الهيكلية العميقة التي اتخذها المغرب نهاية التسعينات أعطت ثمارها.

فالمغرب، يقول السيد مزور، فتح ثلاثة إصلاحات في وقت واحد : الإصلاح السياسي عبر اعتماد الخيار الديمقراطي والتحرر الاقتصادي من خلال التحرر من منطق التوازنات المالية المملى من المؤسسات الدولية لفائدة الاستراتيجيات القطاعية، وأخيرا اختيار الانفتاح الاقتصادي عبر إقامة مناطق للتبادل الحر.

بعد شكره للمستشارين على مساهماتهم في المناقشة العامة للمشروع المقدم أمامهم وأسئلتهم الصحية على مدى نجاعة مقاربة الحكومة في علاقتها مع الأزمة الاقتصادية العالمية، أوضح السيد وزير الاقتصاد والمالية أن الحكومة لم تستسهل الأزمة، لكنها تعاملت معها بتوازن يحافظ على الثقة التي تشكل عنصرا أساسيا بالنسبة لكل حركة اقتصادية.

السيد الوزير أشار أن مؤشرات الاقتصاد الوطني وإلى حدود شهر أكتوبر 2008، إيجابية وهذا معناه أنه لدينا القدرة على امتصاص الأزمة والرد عليها .

معينة من المغاربة في الخارج سيفقدون وظائفهم وتتوقف تحويلاتهم، مع الإشارة هنا إلى أن الرد الأوربي على الأزمة قوي لأن عواقبها اجتماعية لا يمكن إغفالها.

أما عن تداعيات الأزمة على الاستثمارات الأجنبية، فإن الحكومة تراهن على مقارنة تقوم على الاستمرار في المحافظة على الجاذبية واستيعاب الاستثمار الأجنبي خصوصا مع توقع تراجع عدد من الاقتصاديات.

وأخيرا، وبخصوص قطاع السكن، فإن المغرب حسب السيد صلاح الدين مزور، لا يمكن مقارنته في هذا المجال بإسبانيا أو أمريكا، ذلك أن الطلب السنوي على السكن بالمغرب يناهز 123000 طلب، وهو ما يعني أن العرض لا يفي بالطلب ولا يتماشى مع القدرات التمويلية لطالبي السكن.

السيد الوزير ختم مداخلته بتوجيه نداء للتصدي الجماعي للانكماش الاقتصادي، كما اجتمع المغاربة من قبل حول استكمال وحدتهم الترابية.

إلى جانب الأزمة العالمية، اتجه جزء من مداخلة السيد الوزير للحديث عن التنمية الاجتماعية والمجالية والوضع المتقدم للمغرب كشريك لأوروبا والوضع ببورصة القيم والفوائد البنكية والحوار الاجتماعي.

هيئة التحرير

في هذه الظرفية الحرجة -يضيف السيد الوزير- اختارت هذه الحكومة المضي في الإصلاحات والالتزام بتفعيل مقتضيات الحوار الاجتماعي .

السيد الوزير لم يكتف بهذه التوضيحات النظرية، بل انتقل للحديث عن انعكاسات الأزمة على اقتصادنا واستعراض إمكانيات كل قطاع للرد عليها.

بخصوص قطاع السياحة، انطلقت الحكومة من فرضية التراجع بنسبة بين 3 و 10%، وإمكانية الرد على الأزمة متوفرة، حيث أن القطاع عاش على وقع الارتفاع في السنوات الأخيرة مما جعل أصحاب الفنادق ووكالات الأسفار في وضعية مالية مريحة تمكنهم من تقديم عروض تتماشى ومعطيات 2009، كما أن قرب المغرب من الاتحاد الأوربي قد يساعده في هذا الإطار.

بالنسبة لقطاع الألبسة، أشار السيد الوزير أن 60% من مشتريات الاتحاد الأوربي تأتي من البلدان البعيدة والحل بالنسبة لأوروبا التوجه للبلدان القريبة. وفي ظل الأزمة، يصعب توقع تطور مشتريات المستهلك الأوربي، كما أعرب الوزير عن ثقته في قدرة الفاعلين في هذا القطاع على المواجهة.

في شأن تحويلات المهاجرين بالخارج، فإن الحكومة انطلقت في توقعاتها من معطيات موضوعية ومن واقع أن نسبة

يمكنكم الإطلاع على الأعداد السابقة لمجلة المالية باللغة العربية،

على العنوان التالي :

www.finances.gov.ma/arabe

خانة «الخزانة» / «مجلة المالية»

وزير الاقتصاد والمالية يعرض الميزانية الفرعية للوزارة أمام لجنة المالية بمجلس المستشارين

في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية للوزارات، قام السيد وزير الاقتصاد والمالية صباح يوم الاثنين 15 دجنبر 2008، بعرض ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية أمام لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية. هذا الموعد شكل فرصة للسيد الوزير لعرض التقدم الحاصل في مجال تدبير الميزانية بصفة خاصة وفي مجال تدبير موارد الوزارة بصفة عامة.

كما وحسب السيد الوزير، فقد تم تسجيل «ارتفاع المداخيل الجبائية وتعبئة أراضي الملك الخاص للدولة من أجل إنجاز المشاريع التنموية والرفع من مستوى التمويلات الخارجية الموجهة للمشاريع العمومية»، أما نوعيا فقد تم «إصلاح منظومة المراقبة ومواكبة تطبيق إصلاح تدبير ميزانية الإدارات العمومية والمراقبة المالية على المؤسسات العمومية».

هذه الإنجازات تم تحقيقها حسب السيد مزار بفعل تكاتف جهود فريق عمل من 16800 موظفة وموظف منتشرين عبر أرجاء المملكة.

وفي مواجهة التقلص المستمر لأعداد الموظفين (15% بين 2002 و2008 ومن المقدر إحالة 5427 موظف على التقاعد في العشرية القادمة)، تعمد الوزارة إضافة إلى إحداث مناصب مالية إضافية وتطوير الأنظمة المعلوماتية واختصار المسارات وتبسيط المساطر ونهج سياسة تكوينية منتظمة.

تنفيذ ميزانية الوزارة برسم سنة 2008 ومعطيات ميزانية 2009

بخصوص تنفيذ ميزانية وزارة المالية برسم سنة 2008 والتي بلغت اعتماداتها 564.8 مليون درهم، فقد تم إنجاز 90% منها إلى متم شهر نونبر الماضي.

بعد عرضه في الجلسة العامة والمناقشة والتصويت عليه في لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية بمجلس المستشارين، دخل مشروع قانون مالية 2009 إلى مرحلة مناقشة الميزانيات القطاعية.

كلمة السيد الوزير أمام لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية بمجلس المستشارين، تمحورت حول المكونات الأساسية للتدبير الداخلي للوزارة وعرض ظروف صرف الميزانية المخولة لقطاع الاقتصاد والمالية برسم سنة 2008، وكذا جرد المشاريع التي تم على أساسها تصور مشروع الميزانية لسنة 2009.

المكونات الأساسية للتدبير الداخلي للوزارة

تواصل خلال سنة 2008، « تنفيذ مسلسل إعادة هيكلة منظومة تدبير الإنفاق داخل الوزارة على أساس مبادئ العقلنة والترشيد والاستناد إلى معايير لتدقيق الاحتياجات الفعلية للوزارة عبر «تفعيل المراقبة الداخلية لتحسين كفاءة الأمرين بالصرف بالوزارة وإخضاع عمليات الإنفاق لمنطق النجاعة والتدبير المستند إلى النتائج» وهو ما أفضى إلى «تحقيق نتائج إيجابية رغم استقرار مستوى ميزانيتها وانخفاض عدد العاملين بها في ظل تطور متطلبات العمل واتساع مجالات تدخل الوزارة».

أما التكاليف المشتركة ميزانية الاستثمار لسنة 2009، فستبلغ 11.53 مليار درهم تخصص لتغطية النفقات المتعلقة بمساهمة الدولة في رأسمال شركات وطنية واستحقاقات ديون بعض المؤسسات العمومية ومساهمة الدولة برسم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

تدخلات السادة المستشارين أعضاء اللجنة

خلال هذه الجلسة، تميزت تدخلات السادة المستشارين أولاً بالشمولية، حيث تطرقت لكل أوجه نشاط القطاع المالي مع التركيز على تدبير موارد الوزارة وبالتفاوت في تقييم عمل الوزارة ثانياً.

وحسب المجالات، فقد تم تسجيل الملاحظات التالية :

في مجال تدبير موارد الوزارة

• ميزانية الوزارة

نوه بعض المستشارين بإنجازات الوزارة في ظل استقرار ميزانيتها، بينما رأى البعض الآخر في ذلك جموداً في الاعتمادات والأهداف منذ 2007. كما تم التأكيد على ضرورة إدراج مكافحة الجراد ضمن ميزانية التحملات المشتركة للوزارة وضرورة رصد مؤونة كافية للتصدي للأخطار الخارجية؛ إضافة إلى تسجيل غياب الحديث عن الأعمال الاجتماعية.

• الموارد البشرية

* نوه المتدخلون بكفاءة العنصر البشري بالوزارة والانتقال من التسيير الإداري للموظفين إلى منطق التدبير الاستراتيجي والمندمج للموارد البشرية، بالإضافة إلى احترام آجال ترقية الموظفين بناء على معايير واضحة وشفافة ؛

* عدم كفاية عدد الموظفين خاصة بمديرية الضرائب ؛

* ضرورة تعويض الأطر الكفؤة المتناقصة بفعل المغادرة الطوعية والسن ؛

* عدم احترام الشفافية في مجال الترشح لمناصب المسؤولية ؛

* التفاوت في نظام التحفيز بين الموظفين ؛

* ضرورة تعميم مطاعم خاصة بالموظفين على المصالح الخارجية للوزارة.

وقد بلغت ميزانية الاستثمار برسم 2008، 310.8 مليون درهم، وهمت على الخصوص إنجاز الأنظمة المعلوماتية، تحسين مرافق العمل وفضاءات استقبال المرتفقين ومحاربة الغش والتملص الجبائي والتهرب وتكوين الموظفين.

أما برسم سنة 2009، «فتتترح وزارة الاقتصاد والمالية فتح اعتمادات إجمالية بمبلغ 564 مليون درهم» (نفس اعتمادات 2008)، وستتوزع أساساً بين 52% لمجال الإعلاميات ؛ 22% للبنائيات وتأهيل فضاءات الاستقبال ؛ 8% لصالح برنامج محاربة الغش الضريبي والتهرب و6% لصالح التكوين، أي ما يناهز 1.5% من كتلة الأجور.

في مجال الإعلاميات، سيتم الشروع في استعمال الشطر الأول من نظام التدبير المندمج للنفقات واقتناء نظام معلوماتي للمحاسبة بالموازاة مع اعتماد المخطط المحاسبي الجديد للدولة، وإتمام الجزء الأساسي من النظام المعلوماتي لإدارة الضرائب، إضافة إلى مواصلة تنفيذ المخطط المديرية للإعلاميات المتعلق بكل من الخزينة العامة للمملكة ومديرية الأملاك المخزنية والشروع في إنجاز النظام الإعلامي الخاص بمديرية الخزينة والمالية الخارجية.

ومن جهة أخرى، ستواصل الوزارة إنجاز برنامج تأهيل بنائياتها الاستقبالية عبر استكمال بناء وترميم مباني مصالحتها الخارجية.

وعلى صعيد الموارد البشرية، يقترح المشروع إحداث 350 منصباً مالياً برسم سنة 2009، يخص القسط الأكبر منها لتوظيف الأطر بمديرية الضرائب، فيما يتم تخصيص 20 مليون درهم لدعم سياسة التكوين المستمر للرفع من كفاءات العاملين في الوزارة في الميادين العملية والتدبيرية.

وأخيراً وبخصوص التكاليف المشتركة (نفقات ذات صبغة أفقية تهم مختلف أوجه تدخل الدولة في المجالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية التي يصعب إدراجها ضمن أي ميزانية فرعية لقطاع وزارتي)، فستبلغ الاعتمادات المدرجة برسم ميزانية التسيير ما قدره 47 مليار درهم، مسجلة انخفاضاً بمقدار 993 مليون درهم مقارنة بسنة 2008، ويستأثر صندوق المقاصة بـ 33 مليار درهم من هذا المبلغ، متبوعاً بالصندوق المغربي للتقاعد بـ 10.9 مليار درهم ثم مساهمات الدولة في أنظمة الاحتياط الاجتماعي بـ 1.67 مليار درهم.

تعقيب الوزارة على الأسئلة المطروحة، تم من خلال رد خاص للسيد مدير الشؤون الإدارية والعامّة بالوزارة ورد عام للسيد الوزير على أن يتوصل السادة المستشارون برد كتابي مفصل.

في إطار الرد الخاص، أشار السيد مدير الشؤون الإدارية والعامّة، أن استقرار ميزانية الوزارة لا تعني انتهاج التقشف من أجل التقشف، بقدر ما هو استفادة من التقنيات الجديدة في التدبير واعتماد طرق عمل خلاقة، معطيا في ذلك المثل بالمشتريات وتدبير الموارد البشرية وتغيير طريقة التفتيش الضريبي.

علاوة على هذه التدابير، فإن الوزارة في تلبيتها لحاجيات المديرية المختلفة، تعتمد أسلوب التداول في شقي التسيير والاستثمار، وفي هذا الإطار تمت تلبية حاجيات مديرية الجمارك السنة الماضية وحاجيات مديرية الضرائب هذه السنة.

ومن أجل تعويض الأعداد المتناقصة من أطر الوزارة، أشار السيد المدير إلى انتهاج مقارنة نوعية بدل المقاربة الكمية.

أكد السيد الوزير على إيجابية ملاحظات السادة المستشارين وتكامل نظرتهم مع رؤية الوزارة، مركزا بالأساس على تغيير أدوار الوزارة مستقبلا بفعل اللاتمركز والجهوية، حيث ستكون الوزارة مدعوة أكثر لمواكبة وتسهيل ومساعدة القطاعات الوزارية الأخرى، وهو ما يستدعي من معهد التكوين أن يأخذ في الاعتبار التطوير الجهوي للكفاءات.

وفي النهاية، نوّه السيد الوزير بكفاءة الأطر العاملة في الوزارة وبروحها الوطنية وجهودها التي مكنت المغرب من مواجهة ظرفية 2008 ثم 2009 بنوع من الارتياح.

هيئة التحرير

في مجال تدبير عقارات الوزارة

تم التركيز على التدبير المنفصل لعقارات الوزارة حسب المديرية.

في مجال التفتيش

سجل عدد من المستشارين انفلات عدد من صناديق الدولة من دائرة المراقبة المالية كما عبر عدد منهم عن الرغبة في معرفة حصيلة تفتيشيات الوزارة -رغم طابعها الاستشاري- وتدقيقات المجلس الأعلى للحسابات خلال السنة الماضي.

في مجال الضرائب

شدد عدد من المستشارين على ضرورة الرفع من تواصل إدارة الضرائب مع الملمزين والمرونة في تعاملها معهم وكذا حذف التقادم في المجال الضريبي، لأنه يضر بالمال العام، مع التنويه بمراجعة سعر الضرائب والنتائج الاستثنائية المحصلة هذه السنة.

في مجال تدبير الرصيد العقاري للدولة

شدد عدد من المستشارين على ضرورة متابعة المشاريع المستفيدة من تفويت الأراضي في إطار دعم الاستثمار من طرف مديرية الأملاك المخزنية، كما نبهوا كذلك على ضرورة اقتناء أراضي جديدة من طرف هذه المديرية للحفاظ على رصيدها العقاري.

لكن وبشكل عام ورغم الملاحظات المسجلة، فإن صورة الوزارة لدى السادة المستشارين إيجابية فهي في نظرهم منفتحة على البرلمان والرأي العام بصفة عامة وتشتغل بمنظور استراتيجي، كما أنها اليوم تحتل مكانة مهمة في المنظومة الحكومية.

يسر هيئة تحرير ملحق « AL MALIYA »

تلقي إقتراحاتكم، ملاحظاتكم وكذا مشاركاتكم على العنوان التالي :

almaliya@daag.finances.gov.ma

كريمة السعيدى : عطاء مستمر في مجال الرسم



كريمة السعيدى، موظفة بمديرية الضرائب

الفن موهبة قبل كل شيء : مقولة تنطبق على الفنانة التشكيلية كريمة السعيدى الموظفة بمديرية الضرائب.

«البداية بالنسبة لي كانت مبكرة حيث كنت أرسم أي شيء يصادفني ويعجبني » تقول كريمة التي لم تزدها المرحلة الثانوية إلا شغفا وولعا بالريشة والفن، حيث ستشهد ثانوية « النجد » بمدينة سلا، محاولاتها الجادة الأولى بتقليد شخوص النصوص الأدبية من المتنبى إلى طه حسين. والنتيجة رسوم طبق الأصل من الرسوم الأصلية.

وإيصال ما أود طرحه إلى أوسع شرائح المجتمع» تضيف كريمة.

وتظل أهم ميزات هذه الرسامة المبدعة هو تنوع مواضيع لوحاتها التي ناهزت 49 لوحة، شاركت بها في أكثر من 10 معارض انطلاقا من معرضها الأول بوزارة الثقافة سنة 1984، ثم معرض المركز الثقافي المصري سنة 1989، والمركز الثقافي السوفياتي 1990 ومعرض أحمد الشرقاوي بالرباط سنة 1993.

في سنوات الألفين ومع انفتاح القطاع العمومي، ستلج كريمة باب العرض بالإدارات العمومية، حيث ستقوم في مارس 2003 بمعرض بصندوق الإيداع والتدبير ثم معرض آخر بالمديرية العامة للضرائب في فبراير 2006 والمعرض الجماعي بوزارة الاقتصاد والمالية في مارس من نفس السنة. وأخيرا مشاركتها في المعرض الجماعي بالمركز الثقافي أكدال.

هذه التجارب جعلت رسوم كريمة مادة لعدة صحف منها «العلم» و«سيدتي» و«le Matin» و«Voix du Maroc» الخ.

بعد ذلك، انتقلت كريمة لتقليد اللوحات العالمية المعروفة وهو ما مكنها من اكتشاف طرق مزج الألوان وتقنيات الرسم كتقنية الظل والتماثل الخ.

بعد الأدباء واللوحات العالمية، بدأت كريمة في الرسم المباشر لشخوص من أفراد العائلة والجيران. المحطة الرابعة من التشكل الفني للرسامة كريمة، تميزت بالتطرق للمواضيع الطبيعية واللوحات التعبيرية باستعمال الصبغة المائية ثم الصبغة الزيتية التي فتحت لها أبواب المعارض على الصعيد الوطني.

الرسم بالنسبة لكريمة هو إحساس حقيقي بالمواقف الإنسانية والحياة اليومية، ومن ثم تطرقها في لوحاتها لمواضيع الهجرة السرية، الروتين، الأم الخ.

تميز كريمة لا يتأق من طبيعة مواضيعها فقط، وإنما أيضا من حرصها على تبسيط أفكارها وجعل لوحاتها سهلة على الفهم، «وهذا لا يعني أنني لا أستطيع إنجاز لوحة غامضة، بل هو الرغبة في التواصل



شارع محمد الخامس، الحي الإداري، شالة - الرباط

الهاتف : 29 / 25 67 72 037 (212)

الفاكس : 26 67 72 037 (212)

Portail Internet : <http://www.finances.gov.ma>

Portail Intranet : <http://maliya.finances.gov.ma>